الباب الثالث

الدراسة الصرفية

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جموع التكسير.

الفصل الثاني: النسب.

الفصل الثالث: التصغير.

obeikandl.com

الفصل الأول
جموع التكسير

obeikandl.com

جمع التكسير:

قال الثمانيني: إنّ الجمع يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، لأن الأفعال والحروف لا تصح تثنيتها ولا جمعها فالحرف يستحيل تثنيته وجمعه، لأن الحرف لا معنى له يفهم من نفسه، وإنما يفهم معناه إذا اتصل بغيره، وما لا معنى له في نفسه لا يجوز تثنيته ولا جمعه.

وأما الفعل فلا يجوز تثنيته ولا جمعه، لأنه يجري عندهم مجرى الجنس، والجنس لا نهاية له تعرف، وما لا نهاية له فالزيادة عليه محال، لأن التثنية والجمع زيادة شيء على شيء من جنسه، والجنس لا آخر له يعرف، وما لا تعرف كميته ومقداره فالزيادة عليه محال، وأيضًا فإنّ الفعل عمل لعمومه وشياعه فلو خصّص لبطل عمله، وإذا ثبت عمله أنه عام فتثنيته وجمعه محال[1].

وأضاف الثمانيني: أن «التثنية غير الجمع وإن كانت موافقة للجمع في معناه؛ لأن معنى التثنية هو ضم شيء إلى شيءٍ، وكذلك معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء، وليس كل شيئين اتفقا في المعنى وجب أن يتفقا في أحكامهما؛ لأن العرب قد فرّقت بين إعراب التثنية والجمع، وبين الكناية عنهما، ويمتنع أن تقع التثنية في موضع الجمع، ويقع الجمع في موضع التثنية ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر، إلا لمعنى يُحسّنه ويُوجبه. والجمع على ضربين جمع تصحيح، وجمع تكسير:

فأما جمع التكسير فيشترك فيه المؤنث والمذكر. وجمع التكسير هو ما لا يسلم فيه نظم الواحد، ولا يكون له علامة في آخره، تقول في تكسير: (زَيْد)، أزيادٌ وزُيُودٌ، وفي تكسير (هِنْدٍ) أَهْنادٌ وهُنودٌ. وجموع التكسير تكثر، ويكون للواحد منها جمعان، وربما كان له أكثر من ذلك

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١١٦، ١٣٠، وشرح اللمع ١/ ٢٧٨، ٢٩٤، وانظر شرح التصريف ص١٩١، ١٩٢.

وهذا يختص بالثلاثة منها. وما زاد على الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد»[١].

وجمع التكسير: هو ما دّل على أكثر من اثنين بتغير ظاهر كـ(رجل ورجال) أو بتغير مقدّر كـ(الفلك) في الفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمة (قُفل)، والضمة في الجمع كضمة (أُزد)[٢]، وهو جمع مستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد، فكما أن الواحد يقع مختلفًا، كذلك جمع التكسير يقع مختلفًا كاختلاف الواحد[٣]، وقال الثمانيني: «يُعدّ جمع التكسير أعمُّ الجموع وأشملها والذي يدلك على أنه أعم الجموع أن كل ما يجمع بالواو والنون فلك أن تجمعه بالتكسير، فكما تقول (زيدون)، لك أن تقول: (أَزْيادٌ، وزُيود)، وكما تقول (هِنْدات) فتجمعه بالألف والتاء فلك أن تقول (أهناد، وهُنود) فتكسره. وقد يجمع التكسير ما لا يصح جمعه بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، ألا ترى أن (دِرهمًا) يجمع: دراهم، ولا يجوز أن يجمع بالألف والتاء لأنه مذكر، ولا يجمع بالواو والنون، لأنه ليس بمذكر عاقل، فقد دلّك هذا على استغناء جمع التكسير عن جمعي السلامة، وإن كل ما يجمع بالسلامة (يصح أن) يجمع بالتكسير. وإنما سمي (هذا) بجمع التكسير تشبيهًا له بتكسير الآنية وهو، تفكيك أجزائها ومباينة بعض أجزائها لبعض»[٤].

وبيّن الثمانيني أن جمع التكسير يقع على ثلاثة أضرب من حيث بناء الكلمة: ضرب تكون حروف جمعه أكثر من حروف واحده، ألا ترى أن (دراهم) أكثر عددًا من حروف (دِرْهم). وضرب تكون حروف جمعه أقل من حروف واحده، قالوا: غَرْثانُ وغراث،

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٣٠، وشرح اللمع ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٤، وشرح الشافية ٢/ ٨٩، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠١.

(٣) انظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق تحقيق د/ محمود الدرويش، الرياض، ط١، سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٥١٩، وانظر شرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٦.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٥٣، وشرح اللمع ١/ ٣١٩- ٣٢٠.

وعَطْشان وعِطاش. وضرب يكون عدد حروف جمعه مساويًا لحروف واحده، قالوا: سقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُن، ووردٌ ووُرُدٌ[١].

وهو من حيث الصرف والإعراب: «على أربعة أضرب: ضرب منصرف، وضرب غير منصرف، وضرب مضاف، وضرب فيه الألف واللام.

فأما (المنصرف) فيدخله الرفع و النصب والجر والتنوين، فتقول: (هذه دُورٌ، وقُصورٌ)، و(رأيت دورًا وقصورًا)، و(مررت بدورٍ وقُصورٍ).

وأما الجمع (الذي لا ينصرف) فهو كل جمع انفتح أوله للجمع وحدثت في ثالثه ألف الجمع، وكان بعد ألفه حرفان صحيحان، أو حرف مشدّد، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، مثال ذلك: (دَراهمُ، ومخادُّ، ومساجدُ، ودنانيرُ، وبَخاتيّ). إذا دخل الألف واللام في جمع التكسير كله، أو أضيف دخله الرفع والنصب والجر، تقول: (هذه الدورُ والدراهمُ)، و(رأيتُ الدورَ والدراهمَ)، و(مررتُ بالدورِ والدراهمِ) وهذه دورُه ودراهمُه ورأيت دورَه ودراهمَه، ومررت بدورِه ودراهمِه»[٢].

وجموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد[٣].

وأوضح الثمانيني أن «جمع التكسير يكون على ضربين: جمع قليل وجمع كثير، فجمع القلة له أول وآخر، وجمع الكثرة له أول وليس له نهاية. فجمع القلة أوله ثلاثة ونهايته عشرة، وجمع الكثرة أوله أحدَ عشَر وليس له نهاية يوقف عندها. وجمع القلة أربعة أبنية وهي: (أفْعُل وأفْعال

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٣، وشرح اللمع ١/ ٣٢٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٥٤، وشرح اللمع ١/ ٣٢٠.

(٣) انظر: شرح الشافية لابن الحاجب ٢/ ٨٩.

وأفْعِله وفِعْله) وما خرج عن هذه الأربعة فهو موضوع للكثرة»[١].

ويُعَدُّ الثمانيني في أوزان جموع القلة متفقًا مع جمهور النحاة حيث بيّنوا أن أوزان جموع القلة أربعة وهي أفُعل نحو: (أكلُب)، وأفعال نحو: (أجمال)، وأفعِلة نحو: (أرغِفة)، وفِعْله نحو: (فِتْية)[٢]، خلافًا لابن السّراج الذي زعم أن فِعْلة اسم جمع لا جمع[٣].

وليس من جموع القلة فُعَل نحو: (ظُلَم) ولا فِعَل نحو: (سِدَر) ولا فَعَلَة نحو (أكلة)، خلافًا للفراء، الذي عدّها- فَعَلة- من جموع القلة كقولهم: (أكلة رأس)[٤]. بل هُنّ جموع كثرة[٥]، وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، كـ(رجل، أرجل)، و(عنق، أعناق)، و(فؤاد، أفئدة).

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كـ(رجل، رجال)، و(قلب، قلوب)[٦].

وجرت عادة أكثر النحويين- سيبويه وغيره- أن يتكلموا في جمع التكسير على بنية الموزون؛ فيقولون مثلًا فَعْل يجمع على كذا[٧]، وقد سار الثمانيني على هذا النهج حيث قال: «فأول ذلك (فَعْلٌ) إذا كان مفتوح الفاء، ساكن العين، سالمًا من الياء والواو والألف فجمعه

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٨٢٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠- ٥٧٧، ٦٠١، ٦٠٤- وانظر المقتضب ١/ ١٣١، ٢/ ٢٠٩، ٢١١، وعلل النحو ص٥١٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٤، وشرح الشافية ٢/ ٩٠، ٩١، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠٥.

(٣) انظر:الأصول ٢/ ٤٣٢.

(٤) شرح الكافية ٣/ ٣٩٧، وشفاء العليل ٣/ ١٠٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٦.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١١٥.

(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٠- ٥٧٧، ٥٨٥- ٥٩٣، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٢٨، ٦٣١، والمقتضب ٢/ ٢٠٩- ٢١١، والأصول ٢/ ٤٢٢- ٤٣٦، وعلل النحو ص٥١٩- ٥٢٨، وشرح المفصل ٥/ ١٥- ٤٠.

من القّلة على (أفْعل) قالوا: (كَعْب- أكْعُب)، و(بَحْر- أبْحُر)، و(فَلْس- أفْلُس)، و(كَلْب- أكْلُب)، و(كَبْش- أكْبُش)، و(زَنْد- أزْنُد).

وقد قالوا في: فرخ (أفْراخ)، وهو شاذ، فإما أن يكون جعلوا (الفَرْخ) ولدًا فقالوا: (فرْخٌ، وأفْراخ)، كما قالوا: (ولَد، وأولاد) أو يكون لأجل ما في الراء من التكرير صارت كأنها متحركة، فجمع على (أفعال) قال الشاعر:

مـــاذا تَقـــولُ لأَفْـــراخٍ بـــذي مَـــرَخٍ زُغْبِ الحواصِـلِ لا مـاءٌ ولا شَـجَرُ[(١)]

فإنما جمعوه على أفعال، لأن النون فيها غنة، فكأنها متحركة. فأما (زَنْد) فقد قالوا فيه: (أزْناد) وأما (أنْف) فبابه (آنُف) في القلة، وقد قالوا: (آناف) على أفعال، لأن النون لما فيها من الغُنة صارت كأنها متحركة، فإذا صرت إلى الكثرة جمعته على: (فِعال، وفُعول)، وربما اتفق هذان البنان له. وربما انفرد به أحدهما قالوا: (فِراخ، وفُروخ) في جمع (فَرْخ) وقالوا: (بحار، وبُحور)، في جمع (بَحْر)، وقالوا: (كِعاب وكُعوب) في جمع (كَعْب)»[(٢)].

ونلاحظ أن (فَعْل) جمع القلة فيه يكون على (أفْعُل) وهو القياس، ويجمع على (أفعال) أيضًا كـ(زند، وأزناد) لما كان الزند عودًا، فحمل الزند عليه لاشتراكهما في المعنى، واتفاق سكون وسطيهما[(٣)].

والكثير يجمع على (فِعال، وفُعول) كـ(بحار وبحور)، و(لجام، ولجوم) وهما أي: (فعال، وفعول) مستويان في الحكم للتقارب ما بينهما في اختلاف الحركات وترتيب الحروف؛ لأن

---

(١) هذا البيت من البسيط للحطيئة يخاطب به عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: الكامل للمبرد ١/ ٢٠٣، ٥/ ١٦٣، وشرح المفصل ٥/ ١٦، والخصائص ٣/ ٥٩، والتصريح ٢/ ٣٠٢ وذي مرخ: موضع.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٦١، ٦٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٢، وانظر الكتاب ٣/ ٥٧٠- ٥٧٣، ٤/ ٣٨٤، ٣٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٧.

(٣) انظر:علل النحو ص٥٢١.

حروف اللين في موضع واحد، فلهذا اشتركا[١].

وما انفرد به (فُعول)، وامتنع منه (فِعال) فـ(دُروب) في جمع (دَرْب)، و(فُلوس) في جمع (فَلْس)، و(قُلُوس) في جمع (قَلْس)[٢].

وأما ما انفرد به (فِعال) وامتنع منه (فُعول) فـ(كِباش) في جمع (كَبْش)، وأمثلته كثيرة. وقد جاء في الكثرة على غير هذين البناءين: (ضَأْن وضَئين)، و(مَعْز ومَعِيْز)، و(كَلْب وكَلِيْب)، ومثال (فعيل) يقل في الجمع. وقد جاء في (فُعْلان): (حشّ وحُشّان)، و(بطْن وبُطْنان)، و(ظَهْر وظُهْران). وقد جاء على (فِعْلان): (جَحْش وجِحْشان)، وقد جاء على (فِعْلة): قالوا: (قَعْب وقِعْبة)[٣].

وأوزان فعيل وفُعلان وفِعلة وفِعلان كلها شاذة، وبعضها أكثر شذوذًا من بعض، فالكليب أكثر شذوذًا من قِعبة، وقِعبة أقل من فِعلان، وفَعلان، وذهب سيبويه أن الكليب اسم جمع[٤].

وأضاف الثمانيني: «فإن كان الاسم على (فَعْل) وكان مضاعفًا جمعته على (أفْعُل) فقلت: (بَتّ وأبُتّ)، و(صَكّ- أصُكّ)، وقالوا في الكثرة: (صُكوك، وصِكاك)، و(بُتوت، وبِتات).

فأما إن اعتلت لامه، وسكنت عينه، فنحو: (ثَدْيٌ ودَلْو، وحَقْوٌ)، قالوا: (ثَديّ، وأثْدٍ) في القلة، و(ثُدِيّ) في الكثرة، فاقتصروا فيه على (فُعول).

وقالوا: (دَلْوٌ، وأدْلٍ)، و(حَقْوٌ، وأحْقٍ) في القلة، وقالوا: في الكثرة (دُلِي، ودِلاء)،

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١١١، وعلل النحو ص٥٢٠.

(٢) القَلْس: الحبل الضخم. انظر: الوسيط مادة (ق ل س).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٦٢، ٦٦٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٣١، وانظر الأصول ٢/ ٤٣٣- ٤٣٥، وشرح المفصل ٥/ ١٥- ١٧، وعلل النحو ص٥٢١، ٥٢٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٧.

و(حُقِيّ وحِقاء)، فجاء على: (فُعول، وفِعال).

وقال في جمع (يد)، (أيْدٍ) في القلة، ومجيئة على (أيْدٍ) في القلة يدل على أن أصله (فَعْلٌ)، وقالوا في كثرته (يُدِيّ) فجاء على (فُعيل) وإن كان هذا البناء قليلًا»[(١)].

ومن خلال ما سبق نجد أن الثمانيني يصف جمعا بالشاذ كـ(أفراخ)، ووزن (فَعيل وفِعلة وفِعلان وفُعلان) كل هذه الجموع شاذة. وأضاف الثمانيني: «وأما (فَعْل) فإن كان عينه (ياء)، أو (واوًا) جمع في القلة على (أفْعال)، قالوا في ذوات الواو: (لَوْح، وألْواح، وأثواب، وسَوْط، وأسواط، وحَوْض وأحواض). وقالوا في ذوات الياء: (بيْتُ وأبيات، وشَيْخ وأشياخ) وإنما كرهوا أن يقولوا: (أشْيُخ، وأبيُت) استثقالًا للضمة في (الياء)، وإذا كرهوا الضمة في (الياء) فهم أكره في (الواو)؛ لأن الضمة في الواو أثقل منها في (الياء)، فلذلك لم يقولوا: (أحوُض وأسوُط). وقد قالوا: (ثَوْب، وأثوُب)، وهمزوا فقالوا: (أثْؤُب) فرارًا من الضمة على الواو، كقول الشاعر:

*** لكَـلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْتُ أثْـؤُبَا[(٢)] ***

وقالوا: (نار) و(أنْورُ)، وهمز قوم فقالوا: (أنْؤُر) وإنما جاء هذا في (أثوُب) وأمثاله في ضرورة الشعر. وقد جاء في الشعر: (بَيْت وأبيُت)، وهذا شاذَ في الاستعمال، وكأنهم ردوه إلى الأصل المهمل ليدلوا على أن (فعْلًا) أصله في القلة (أفعُل)[(٣)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦٣، ٦٦٤، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٢، وانظر شرح التصريف ص٤١٤، ٤٨٠، ٤٨٧، ٤٨٨، وانظر شرح الشافية ٢/ ٩٠.

(٢) من الرجز وهو لمعروف بن عبد الرحمن. انظر: الكتاب ٣/ ٥٨٨، والمقتضب ١/ ٢٩، وشرح الأشموني ٤/ ١٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٣٠١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٦٦٤، ٦٦٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٣، ٨٣٤، وشرح التصريف ص٣٢٣، ٣٢٤، والمقتضب ١/ ٢٩، ٢/ ٢٠٥، وشرح المفصل ١٠/ ١١.

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني قصر (أُثُوب) وأمثاله على ضرورة الشعر لشذوذه، كما جعل (أبيُت) وغيره شاذ في الاستعمال.

وأضاف الثمانيني أنه «إذا صرت إلى الكثرة خصصت ذوات الواو بـ(فِعال) لتنقلب الواو ياء فيسهل عليهم، قالوا: (حِيَاض وسياط وثياب) ولم يجيئوا به على (فُعول)؛ لأنه كان يؤدي إلى اجتماع واوين وضمة، وهذا مستثقل. وخصوا ذوات الياء بـ(فُعول) فقالوا: (بَيْت، وبُيوت)، و(شَيْخ وشيُوخَ)، و (جَيْب وجُيوب)، و(عَيْب وعُيوب)، و(عَيْن وعُيون)، و(غَيْب وغُيوب)؛ لأن الضمة على الياء أسهل منها على الواو. ولك أن تكسر أول (فُعول) لمجاورة الياء، فتقول: (بِيوت، وشِيوخ، وعِيوب، وجِيوب)[(١)].

وأضاف الثمانيني: «وأما (فعل) فقد كان قياسه في القلة أن يجيء على (أفْعال) وقد جاء منه شيء تنبيها على الأصل، قالوا: رُبَع وأرْبُاع، ورُطَب وأرطاب، وكان قياسه في الكثرة أن تجيء على (فعال أو فُعول) أو عليهما، وقد جاء منه شيء على (فِعال) تنبيهًا على الأصل المتروكه، قالوا: (رُبَع ورِباع). إلا أنهم التزموا في باب (فُعَل) فجمعوه على فِعْلان، قالوا: (صُبَر وصِبْران) و(نُغَر ونِغْران) و(جُرَذ وجِرذان) و(جُعَل وجِعلان)، وهذا من بناء الكثرة إلا أنهم أدخلوا القلة عليه ويفرق بينهما بالدليل.

وقال بعض النحويين[(٢)]: إنما جعلوا (فُعلًا) على (فِعْلان) ليدلوا على أن (فُعلًا) مقصور من (فُعال)؛ لأن (فُعالًا) يجمع على (فِعْلان)، ألا تراهم قالوا: (غُراب وغِرْبان)، فلما قالوا: (صُرَد وصِرْدان) دل على أن (صُردًا) مقصور من (صُراد) و(نُغرًا) من (نُغار)، وجُرذًا من (جُراذ)، و(جُعلًا) من (جُعال)، وقد مضى الكلام في (فَعْل) وهما اثنان من عشرة وبقي منها

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٣، ٩٤.

ثمانية أبنية، وهي: (فَعَل، فَعِل، فَعُل، فُعْل، فُعُل، فِعْل، فِعِل، فِعَل).

وهذه الثمانية كلها تجري في القلة على (أفعال)، قالوا: (قَلَم وأقْلام)، و(كَتِف وأكْتاف)، و(عضُد وأعضاد)، وقالوا: (قُفْل وأقفال)، و(طُنُب وأطناب)، وقالوا: (جِذْع وأجَذاع)، وقالوا: (إبل وآبال)، وقالوا: (ضِلعٌ وأضْلاع).

فأما في الكثرة فيجيء على (فِعال) و(فُعول)، قالوا في بُرْد: (بِراد وبُرود)، وقالوا في جِذْع: (جُذوع)، وقالوا في كَبِد: (كُبود)، وقالوا في ضِلَع: (ضُلوع وأضْلاع)، وقالوا في قِرْد: (قُرود)، ولم يقولون في قليله: (أقْرادًا)؛ لأنهم قالوا: (قِرَدَة)، فصارت بدلًا من أقْراد. وقالوا: (قَعْب وقِعاب)»[1].

ونلاحظ أن الثمانيني استخدم أصلا من أصول النحو، وهو الاستصحاب، ودلل على ذلك بعلة التنبيه على الأصل في جمع رُبَع أرباع، وقد جاء منه على فِعال كرباع تنبيهًا على الأصل المتروك.

وبيّن الثمانيني أن «العرب اقتصروا في بعض هذه الأبنية على القلة، ولا يذكرون بناء الكثرة، ويدخلون الكثير على القليل في بنائه، ويفرق بينهما بالدليل، فمثال ما اقتصر فيه على القلة: (قلَم وأقْلام)، و(أُذُن وآذان)، و(رَسَن وأرسان)، و(طُنُب وأطناب)، و(قُفْل وأقفال)، و(كَتِف وأكْتاف)، و(إبل وآبال). وقد يقتصرون على مثال الكثرة، فلا يذكرون بناء القلة، ويكون القليل داخلًا على الكثير في بنائه ليفرق بينهما بالدليل، قالوا: (رجُل ورجال)، ولم يقولوا في القليل: (أرجال)، استغناء بـ(رِجال) عن (أرجال).

وأما قولهم في جمع رِجْل: (أرْجُل)، فهو شاذ من وجهين: أحدهما: أنهم جمعوا (فِعْلًا) على (أفْعُل)، وبابه (أفْعال) كما قولوا: ضِرْس وأضراس. والثاني: أنهم اكتفوا ببناء القلة عن

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦٦، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٤، ٨٣٥.

بناء الكثرة»[١].

ونلاحظ أن الثمانيني خالف رأي من قال إن (رجل) تجمع على (أرجال)، ووصف هذا الجمع بالشذوذ، وعلل لرأيه.

وبيّن الثمانيني: «أن هذه الأبنية العشرة، وإن اختلفت صيغها، فهي كلها ثلاثية مركبة من (ف ع ل) فلما اجتمعت في أصل واحد صارت كالبناء الواحد، وجاز أن يدخل بعضها على بعض. وإذا وجدت من (فَعْل) شيئًا قد جمع على (أفْعال) فهو شاذ في بابه، إلا أنه لما كان موافقًا في الثلاثة جاز أن يدخل عليه في بنائه، كما قالوا: (فرْخٌ وأفراخ)، و(زَنْد وأزناد). وإن وجدت شيئًا من باقي الأبنية قد جمع على (أفْعُل)، فذلك شاذ، إلا أنه لما وافقه في الثلاثة جاز أن يدخل عليه في بنائه، قالوا: (ضِرْس وأضرُس)، و(ضِلْع وأضلع)، و(جبَل وأجبل) و(زَمَن وأزمُن)، قال ذو الرمة:

أَمَنْزِلَتِـــي مَـــيٌّ سَـــلامٌ علـــيكما هَلْ الأزمُن اللائـي مَضـيْنَ رواجـعُ[٢]

وعلى ما مثلت لك يجري الاسم الثلاثي.

واعلم أن الجمع كثير الشذوذ، كثير التداخل، فتمسك بما قررته، فإنه يُعينك على حفظه إن شاء الله»[٣].

هذا بالنسبة للجمع الثلاثي الذي بغير زيادة، أما عن جمع الثلاثي فقال عنه الثمانيني: «الذي بزيادة إنه ستة أقسام: قسم ينفرد بنفسه وتختلف أحكامه، وخمسة أقسام تتفق أحكامها وهي (فِعال)، و(فَعال)، و(فَعِيْل)، و(فَعُول)، و(فُعال)، فهذه الخمسة تجمع في القلة على

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦٧، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٥، ٨٣٦.

(٢) من الطويل، ديوانه ص٣٣٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٧١، وشرح المفصل ٥/ ١٧، ٦/ ٣٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٦٦٨، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٦، ٨٣٧.

(أفْعِلَة) أو (فِعْلة)، أو (فُعُل). وربما جاء (فِعْلان)، و(فُعْلان)، لبناء واحد. فأما إذا كان معتل اللام فإنه يجمع في القلة على (أفْعلة)، وليس له كثرة، نحو: (قباء وأقْبية)، و(كساء وأكْسيَة)، و(رداء وأرْدِية)، و(إناء وآنية)، و(لِواء وألوية)، وإنما لم يجئ منه على مثال الكثرة؛ لأنه كان يجيء على (فُعُل)، فيجيء (رُدُيٌ) في رِداء، و(كُسُوٌ) في كساء، وهذا بناء يثقل»[١].

وذكر الثمانيني: «أن بني تميم تُسكّن (فُعُل)، فيقولون في حُمُر (حُمْر)، وربما جاء منه شيء على هذا المثال، فقد قالوا في ثُنًى (ثُنُيٌ)، وهذا وإن سُكِّن وسطه، فإن النية به الحركة والضم؛ لأن ذلك هو الأصل، ولكنه يجوز للشاعر إن اضْطُرَّ إليه، فلو قال في: (رِداء) (رُدْيٌ) لجاز، وقد جمع شيء من هذا المعتل على (أفْعِلاء)، قالوا: (وصيّ أوْصِياء)، و(تقِيّ أتْقياء)، و(صَفيّ أصْفياء)»[٢].

وأضاف الثمانيني: «أما (نبيٌّ) فمن لم يهمزه قال في جمعه (أنْبياء)، ومن همزه قال (نبيءٌ)[٣] قال في جمعه (نُبآء) على (فُعَلاء) قال الشاعر:

يـــا سَـــيِّدَ النُبـــآءِ إنّـــكَ مُرْسَـــلٌ بـالحقِّ كـلُّ هُـدَى السـبيلِ هُـداكا[٤]

فأما قولهم (رَبيع) فهو يقع على الجدول وهو النهر الصغير، ويقع على الشهر، فإن أرادوا الشهر جمعوه على (أفْعِلَة) فقالوا: (أرْبِعَة)، وإن أرادوا النهر جمعوه على (أفْعلاء) فقالوا:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٦٨، ٦٦٩، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٧، ٨٣٨، وشرح التصريف ص٨٣٠، وانظر شرح المفصل ٥/ ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٦٩، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٨، وانظر الكتاب ٣/ ٦٠١، وشرح الشافية ٢/ ١٢٥،وشرح المفصل ٥/ ٤٦، ٤٧.

(٣) والهمزة لغة أهل مكة، وانظر إصلاح المنطق ص١٥٩.

(٤) من الكامل هو العباس بن مرداس، الديوان ص٩٥، والكتاب ٣/ ٤٦٠، والمقتضب ١/ ١٦٢، ٢/ ٢١٠، والكامل ٦/ ١٢٦، اللسان (ن ب أ).

(أرْبعاء)، وقد قالوا: رِشاء وأرشِيَة. فأما ما جاء منه على بناء الكثرة ولم يُذكر له قلة فقولهم: (كتاب وكُتُب)، وتميم تُسكن فيقولون: (كُتْب) ولم يقولوا في قلته: أكْتِبَة، وقالوا: (حُوار وأحْورَة)، وقد قالوا في كثرته، حِيْران وحُوران، وقالوا: (جواب وأجْوبَة)، فاقتصروا فيه على القلة، ولم يذكروا له كثرة، بل دخل الكثير على القليل في بنائه. وقالوا: (قَضيب وقُضبان وقُضُب)، فاقتصروا فيه على الكثرة، ولم يقولوا: أقْضبَة في القلة. وقالوا: (سِوارٌ وأسْوِرة) في القلة، فأما في كثرته فقالوا: (سُوْر) ولم يقولوا (سُوُر) استثقالًا للضمة في الواو»[(١)].

وأضاف الثمانيني: «وأما (غَزال وغُزْلان) فاقتصروا فيه على الكثرة، ولم يقولوا: (غِزْلة) في القلة، وقد حكى قوم في قلته (غِزْلة) على (فِعْلَة). و(غُلام وغِلْمة) في القلة، وقالوا في كثرته (غِلمان)، وإذا صغروا (غِلْمَة) ردوه إلى (أفْعِلة)، فقالوا: (أُغَيلمَة)، و(صبيّ وصبْيَة) فجاؤوا به على (فِعْلة)، فإذا صغروه ردوه إلى الأصل فقالوا: أُصَيبية[(٢)]، ولم يقولوا في مكبره: (أصْبِية)، وقالوا في كثرته: (صِبْيان)، وقد حكى (صُبْيان)[(٣)] وهو قليل. وقالوا: (ظِلِيم وظُلْمان) فاقتصروا على الكثرة، وقالوا حكى قوم في قلته (أظْلِمَة)[(٤)]. وقد قالوا: (غُراب وأغْرِبَة) وقالوا في كثرته (غِرْبان)، وقد حكى قوم في كثرته (غُرُب). وقد يجوز التخفيف في (فُعُل) قالوا في حُمُر (حُمْر)، وفي أُزُر (أُزْرُ) وفي كُتُب (كُتْب) وهي لغة لتميم. وكل ما أصله (فُعُل)، فتخفيفه جائز. وكل ما أصله (فُعْل) وكان واحدًا فتثقيله (ضم وسطه) جائز، نحو: (قُفْل، وقُفُل،

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٦٩، ٦٧٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٣٨، ٨٣٩، وانظر الكتاب ٣/ ٦٣٣، ٤/ ٣٥٩، وشرح المفصل ٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤.

(٢) هذا على غير القياس، قال ابن سيده: وعندي أن صبية تصغير صبية وأُصيبية تصغير أصبية ليكون كل شيء منهما على بناء مكبره، انظر: المخصص ١٤/ ١١٣، واللسان (ص ب ا).

(٣) وفي اللسان (صبا) أنه ضم الصاد بعد أن قلبت الواو ياء في لغة من كسر وأقرت الياء بحالها.

(٤) والظليم: الذكر من النعام، والجمع: أظلمَة وظلمان وظلمان. اللسان (ظلم).

وصُبْح وصُبُح)»[١].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الثمانيني بيّن أن العرب قد تستغني بجمع الكثرة عن القلة، وقد تستغني بجمع القلة عن الكثرة.

وأضاف الثمانيني: «وكل ما أصله (فُعْل) وهو في جمع الألوان والخَلْق نحو: (أَحْمَر وحُمْر، وأَشْقَر، وشُقْر، وأَدْهَم ودُهْم) فلا يجوز تثقيله إلا في ضرورة الشعر، كما قال:

..... **جَـــرِّدوا منهـــا وِرادًا وشُـــقُر**[٢]

وقالوا في جمع أَغْلَف (غُلْف) فإن اضطُرّ شاعر جاز له أن يثقله»[٣].

وقال سيبويه: «إلا أنهم لا يثقلون في أفْعَل من الجمع- العينَ- إلا أن يضطر شاعر، وذلك نحو: (أَحْمَر وحُمُر، وأخضر وخُضُر، وأبيض وبُيُض، وأسود وسُود)، وهو مما يكسر على فُعلان وذلك نحو: (حُمران وسُودان وبيضان)»[٤].

وقالوا في جمع غلاف (غُلُف) واستغنوا به عن القلة، ويجوز التخفيف في لغة تميم، تقول: (غُلْف). فأما قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾[٥]، فقد قُرئ (غُلْفٌ، وغُلُف). فمن قال (غُلُف)، فواحدها (غِلاف) أي: هي أوعية للعلم. وأما من قرأ (غُلْف) بالتخفيف فيجوز أن

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٢، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٠، ٨٤١، وانظر شرح المفصل ٥/ ٤٢.

(٢) هو من الرمل ولطرفة بن العبد، وصدر البيت:

* أيها الفتيان في مجلسنا *

الديوان ص٥٧، والخصائص ٢/ ٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦٠.

(٣) الفوائد والقواعد ص٦٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٤١، ٨٤٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٤، وانظر المقتضب ٢/ ٢١٧.

(٥) سورة البقرة، الآية (٨٨)، (غُلْفٌ) بسكون اللام قراءة الجمهور، وبضم اللام قراءة ابن عباس وأبو عمرو، وابن محيصن وغيرهم. انظر: كتاب السبعة ص١٦٤، والإملاء ١/ ١٩٠، ١٩١، ومعجم القراءات ١/ ٨٥.

يكون مخففًا من (غُلُف)، ويجوز أن يكون جمع (أغْلَف) أي: هي في غِلاف، كأنه قال: قلوبُنا في أغلفة، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾[١]، وهو جمع كِنان، كأنهم قالوا: قلوبنا مستورة محجوبة فليس يصل إليها قولك[٢].

*** (فاعل):**

قال عنه الثمانيني: «وأما (فاعل)، فإنه يكون اسمًا وصفة، ويكون مذكرًا ومؤنثًا. فإذا كان اسمًا لمؤنث أو صفة لمؤنث جاز أن يُجمع على (فَواعِل)، نحو: (نائِلة) و(نوائل)، و(حائض وحوائض)، وقد جمعوا (حائضًا) على فُعَّل، نحو: (حُيَّض). فإذا كان (فاعل) اسمًا لمذكر كسر على (فواعل)، قالوا: (كاهِل وكواهِل) وإذا كان (فاعل) صفة لمذكر فإنه يجيء على أمثلة كثيرة: (قاضٍ وقُضاة)، فجاؤوا به على (فُعلَة)؛ لأن أصله (قُضيَة)، فقلبوا الياء ألفًا. وقد جمع على (فَعيل) قالوا: (غازٍ وغَزيٌّ).

وقد جمعوه على (فُعَّل) قالوا: (غازٍ وغُزَّى)، وقد جمعوه على (فُعّال) قالوا: (شاهِد وشُهّاد) وقد جمعوه على (فُعْلان) قالوا: (راعٍ ورُعْيان)، وقد جمعوه على (فِعال) قالوا: (صاحِب وصِحاب)، وقد جمعوه على (فِعْلان) قالوا: (حائِط وحِيْطان)، وقد جمعوه على (فُعْل) قالوا: (فارِة وفُرْه)، وقد جمعوه على (فَعالة) قالوا: (صاحِبٌ وصَحابة)، وقد جمعوه على (فُعْلة) قالوا: (صاحِب وصُحْبة)، وقد جمعوه على (فَعْل) قالوا: (تاجِر وتَجْر)، وقد جمعوه على (فَعَل) قالوا: (خادِم وخَدَم)، وقد جمعوه على (فَعَلة) قالوا: (كافِر وكفَرة)، وقد جمعوه على (فُعُول) قالوا: (ساكِتٌ وسكُوت) و(شاهد وشُهُود)، وقد جمعوه على (أفْعلة) قالوا: (وادٍ

---

(١) سورة فصلت، الآية (٥).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٤١، ٨٤٢.

وأَوْدِيَة) وهو جمع شاذ. وقد جمعوه على (فُعَلاء) قالوا: (عالم وعُلَماء) و(شاعِر وشُعَراء)»[١].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني فرّق جمع (فاعل) التي هي للمؤنث والتي هي للمذكر، كما فرق بين جمعه اسمًا وجمعه صفة وكلها تجمع جمع كثرة.

*** تكسير الرباعي:**

الرباعي ما كانت حروفه الأربعة أصولًا كلها وقد بيّن الثمانيني أنه على خمسة أبنية بلا خلاف وهي:

(فَعْلَل) نحو: جَعْفَر، وقَرْدَد[٢]، وسَلْهَب[٣].

و(فِعَلّ) نحو: قِمَطْر[٤]، ودِرَفْس[٥].

و(فُعْلُل) نحو: جُلْجُل[٦]، وقُرْطُم، وبُرْثُن[٧].

و(فِعْلِل) نحو: قِرْطِم، وزِبْرج[٨]، وخِمْخِم[٩].

و(فِعْلَل) نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع[١٠].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٣، ٦٧٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٢، ٨٤٣.

(٢) القردد: ما ارتفع من الأرض واسم جبل، القاموس (ق ر د).

(٣) السلهب: الطويل عامة، وقيل هو الطويل من الرجال. اللسان (سلهب).

(٤) القمطر: الجمل الضخم القوي، وقيل الجمل السريع. اللسان (قمطر).

(٥) الدرفس: الجمل الغليظ الشديد. المصنف ٣/ ٤.

(٦) الجلجل: الأمر الصغير والعظيم من الأضداد، مثل: الجلل. اللسان (جلل).

(٧) البرثن: مخلب الأسد. اللسان (برثن).

(٨) الزبرج: الوشي، أو الذهب، أو السحاب الرقيق المخيل للمطر. اللسان (زبرج).

(٩) الخمخم: حب الشقاوي وهو نبات ترعاه الإبل وهو بالحاء أيضًا. اللسان (خمم).

(١٠) الهجرع: الطويل المضطرب الخلق. المزهر ٢/ ٦٤.

وزاد الأخفش بناءً سادسًا وهو (فُعْلَل)[١] قالوا: (جُؤْذَر[٢] وبُرْقَع)[٣].

وتجدر الإشارة إلى اختلاف البصريين والكوفيين فيما زاد عن ثلاثة أحرف من الأسماء المجردة، فالكوفيون يرون أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة أحرف ففيه زيادة حرف، واختلفوا على أنفسهم في تحديد الزائد، فالكسائي يرى أن الزائد فيما جاء على (فَعْلَلٌ) الحرف الذي قبل الأخير، فاللام الأولى عنه زائدة، ويرى الفراء أن الزائد هو الحرف الأخير. والخماسي المجرد عند الكوفيين فيه زيادتان، ثم اختلفوا في تعيين هاتين الزيادتين على نفس منهجهم في تعيين زائد الرباعي.

أما البصريون فهم يرون أن الرباعي المجرد والخماسي قسيمان للثلاثي لا زيادة فيهما بل جميع حروفهما أصول[٤].

وقد وافق الثمانيني البصريين وخالف الكوفيين[٥].

وأضاف الثمانين: «واعلم أنهم قد جعلوا التكسير الرباعي مثالا واحدا كالوه به كيلًا، وليس على تحقيق الوزن، وهو ثلاثة أقسام: قسم يكون أصولًا، وقسم يكون ملحقًا بالأصول لكونه على حركاته وسكونه، وقسم يكون على أربعة أحرف ليس بالأصول ولا ملحقًا بالأصول.

---

(١) ووافق الكوفيون الأخفش في هذا البناء. انظر: المصنف ١/ ٢٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٨، والمزهر ٢/ ٢٨.

(٢) الجؤذر: ولد البقرة وقيل: البقرة الوحشية. اللسان (جذر).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٥، ٦٧٦، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٣، ٨٤٤، وشرح التصريف ص٢٠٥- ٢٠٧.

(٤) انظر: في هذا الخلاف: الإنصاف ٢/ ٧٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١١٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٧. وانظر في أبنية الرباعي: الكتاب ٤/ ٨٨، والمقتضب ١/ ٦٦، والأصول ٣/ ١٨١، والمنصف ١/ ٤٧، وابن يعيش ٦/ ١٣٦، والمساعد ٤/ ١٢، والأشموني ٤/ ٢٤٦

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٥، ٦٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٢، ٨٤٥.

فمثال الأصول: (جعْفَر وجَعافِر) و(عَقْرَب وعَقارب) و(خِمْخِم وخماخِم) و(زِبْرج وزَبارج) و(بُرْثُن وبراثن) و(قُرْطُم وقراطم) و(دِرْهم ودراهم) و(هِجْرَع وهجارع) و(قِمَطْر وقماطر) و(دِرَفْس[١] ودرافس).

ومثال الملحق به: (حِذْرية[٢] وحَذارٍ) و(عُنصُوة[٣] وعَناص) (مِعْزَى ومَعازٍ) و(وأرْطَى وأراطٍ) و(صَيْرَف وصَيارف) و(حَيْدَر وحَيادر) و(عِثْير[٤] وعثاير) و(خُنْفُس وخنافس) و(بُرْقُع وبَراقِع) و(جُؤْذر وجآذر). فأما ما ليس بأصلٍ، ولا على وزن الأصل: فـ(مُصْحَف ومصاحِف) و(مسْجِد ومساجِد) و(مِنبَر ومنابر) و(أحْمَد أحامِد) و(أكْرَم وأكارم) وقالوا: (سُلَّم وسَلالم)، فكوا الإدغام لحجز ألف الجمع بين المثلين. وقد قالوا: (مِدَقّ ومَداق)[٥]، و(مسَنّ ومَسان)»[٦].

وجدير بالذكر أن المتأخرين زادوا على الأبنية التي ذكرت في أبنية الرباعي ثلاثة أبنية أخرى ليصبح مجموع أبنية الرباعي تسعة أبنية، والأبنية التي زادها المتأخرون هي:

أ- (فِعْلُلٌ): بكسر الفاء وإسكان العين وضم اللام ومثاله: (زِئْبُرٌ وضِئْبُلٌ وخِرْفُعٌ).

ب- (فُعَلٌّ): بضم الفاء وفتح العين وتسكين اللام ومثاله: (دُلَـمْزٌ)، والدلمز هو: الماضي القوي.

---

(١) الدرفس: الجمل الضخم. انظر: اللسان (درفس).

(٢) الحذرية: الأرض الخشنة الغليظة. اللسان (حذر).

(٣) العنصوة: الخصلة من الشعر قدر القنزعة، والمتفرق من النبت وغيره. الصحاح (ع ن ص).

(٤) العثير: العجاج أو التراب. اللسان (عثر).

(٥) المدق: اسم آلة، وهو ما دققت به الشيء. انظر: اللسان (مدق).

(٦) الفوائد والقواعد ص٦٧٦، ٦٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٤، ٨٤٥، وانظر شرح التصريف ص٢٠٦، ٢٠٧، وانظر الكتاب ٤/ ٢٨٨.

ج- (فَعْلِلٌ): بفتح الفاء وإسكان العين وكسر اللام ومثاله: (طَحْرَبَةٌ).

ولكن العلماء ردوا هذه الأبنية؛ لأنها فروع من أصول، فـ(فِعْلُلٌ) فرع عن (فِعْلِل وفُعْلُل)؛ لأنه سمع عن العرب قولهم (خُرْفُعٌ) بضمتين وبكسرتين بينهما سكون، وكذلك (فُعَلٌّ) فرع عن (فِعَلّ)، و(فَعْلِلٌ) فرع عن (فَعْلَل وفِعْلِل)، وهكذا يمكن رد هذه الأبنية بأنها من تداخل اللغات[١].

*** تكسير الخماسي:**

قال عنه الثمانيني: «إن الاسم الخماسي ثقُل عند العرب لبعده من الاسم المعتدل وهو الثلاثي، والذي يدل على استثقالهم للخماسي قلة أبنيته، وإنما قلت أبنيته لقلة تصرفهم فيه، ولما قل تصرفهم لم يحفلوا به فلم يصوغوا له أمثالًا لتكسير ولا لتصغير، فإن اضطروا إلى تكسيره وتصغيره حذفوا من آخره حرفًا ليبقى على أربعة أحرف، فيدخل على ذوات الأربعة في التكسير والتصغير، والذي ورد من أبنيته الخماسي أر بعة أبنية بلا خلاف وهي:

(فَعَلَّل) نحو: فرَزْدَق[٢]، وسفَرْجَل.

و(فِعْلَلّ) نحو: جِرْدَحْلٌ[٣]، وقِرْطَعْبٌ[٤].

و(فعْلَلِل) نحو: جَحْمَرِش[٥].

و(فُعَلِّل) نحو: قُذَعْمِل[٦].

---

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ٤٨، والأشموني ٤/ ٢٤٧، وتصريف الأسماء ٢٦.

(٢) الفرزدق: قطع العجين أو فتات الخبز، وقيل: الرغيف، واحدته: فرزدقة. اللسان (فرزدق).

(٣) الجردجل: الناقة الضخمة، والوادي. القاموس (ج ر د ح ل).

(٤) القرطعب: قطعة خرقة، ويقال: ما له قرطعبة أي: ما له شيء. القاموس (ق ر ط ع ب).

(٥) الجحمرش: المرأة العجوز المسنة من النساء والإبل. اللسان (جحمرش).

(٦) القذعمل: الناقة القصيرة الضخمة أو المرأة القصيرة. اللسان (قذعمل).

وزادَ ابن السَّرَّاج[١] بناءً خامسًا وهو (فُعْلَلِلٌ) مثاله: (هُنْدَلِعٌ)[٢].

وأضاف الثمانيني: «الخماسي ثلاثة أقسام: أصول، وملحق بالأصول، وما ليس بأصل ولا ملحق بالأصول: والأصول قد بينتها. والملحق نحو: (جَحَنْفَل)، و(فَدَوْكس)[٣]، وسمَيْذَع[٤]، وما جرى هذا المجرى. فإذا أردت أن تُكَسِّر اسمًا خماسيًا أصولًا كله فأسقط الحرف الخامس وكسر ما بقي. ولك أن تعوض قبل آخر التكسير (ياء) من الحرف الذي حذفته تقول في تكسير (سفَرْجَل): (سَفارج)، وإن عوضت من المحذوف، قلت: (سَفاريج). وتقول في تكسير فرَزْدَق (فَرازد)، وإن عوضت قلت: (فَرازيد). وقد حذف قوم (الدال) وبقوا القاف، فقالوا: (فَرازق) و(فَرازيق)، وإنما حذفوا الدال؛ لأنها جاوزت الطرف، وهي من مخرج التاء، والتاء قد تكون من حروف الزيادة، فلما وافقتها من هذه الوجوه تطرق عليها الحذف.

وتقول في تكسير: جرْدَحْل، وقِرْطَعْب (جَرادِح، وقَراطِع) وإن عوّضت قلت: (جراديح، وقراطيع). وتقول في تكسير: قُذَعْمِل (قَذاعِم)، وإن عوضت قلت: (قَذاعيم). وتقول في تكسير: (إصْطَبْل (أصاطب)، فإن عوضت قلت: (أصاطيب). وتقول في تكسير: (جَحْمَرِش) (جَحامر)، وإن عوضت قلت: (جحامير)»[٥].

وأضاف الثمانيني: «أما إن كان في الخماسي حرف زائد أسقطته، سواء كان أولًا أو ثانيًا أو

---

(١) انظر: الأصول ٣/ ٢٢٥، وشرح المفصل ٦/ ١٤٣.

(٢) الهندلع: اسم نبات، وهو بقلة معروفة. اللسان (هندل). وانظر: الفوائد والقواعد ص٦٧٧، ٦٧٨، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٥، ٨٤٦، وشرح التصريف ص٢٠٧، ٢٠٨

(٣) الفدوكس: الأسد و الرجل الشديد. القاموس (ف د ك س).

(٤) السميذع: أو السميدع، الذئب أو الرجل. الموطأ الأكناف تهذيب الألفاظ ص٢٠١.

(٥) الفوائد والقواعد ص٦٧٨، ٦٧٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٦، ٦٤٧، وشرح التصريف ص٢٠٨، ٢٣٠، وعلل النحو ص٥٢٣، وشرح المفصل ٦/ ١٤٢، ١٤٣.

ثالثًا أو رابعةٍ أو خامسًا، وسواء كان للإلحاق أو لغير الإلحاق، إلا أن يكون رابعًا واوًا أو ياءً أو ألفًا؛ لأنهم إذا كانوا يسقطون الأصلي، فإسقاط الزائد أسهل.

فمثال ما زيد أولًا قولهم: (مُدَحْرج)، إذا أرادوا التكسير أسقطوا الميم فقالوا: (دَحارج)، فإن عوضوا قالوا: (دحاريج).

ومثال ما زيد ثانيًا: (حنبَتْرُ)[١]، تقول في تكسيره: (حَباتر) بغير ياء، فإن عوضت قلت: (حَباتير) وإن كسّرت (قرنْفُلًا) قلت: (قَرافِل)، وإن عوضت قلت: (قَرافيل)، وإن كسرت (عِثْولًا)[٢]، حذفت إحدى اللامين. وإن كسرت قرْشَبًّا[٣] حذفت إحدى الباءين، فقلت في التكسير، (عَثاول، وقراشب)، فإن عوضت قلت: (عَثاويْل، وقَراشِيْب). فإن كسرت (صُندُوقًا) أو (زُنْبورًا) أو (جُرْموقًا) قلت: صناديق، وزنابيْر، وجَراميْق؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يجز أن نسقطها لأنها رابعه»[٤].

وتقول في تكسير: (دِيْنار، ومِفْتاح)، (دَنانير، ومَفاتيح)؛ قلبت الألف ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وفككت الإدغام»[٥].

وبيّن الثمانيني أنه: «إذا كان الخماسي زائدان فهو على قسمين: قسم يكون الزائدان فيه للإلحاق. وقسم يكون الزائدان فيه لغير الإلحاق. وإذا كان لغير الإلحاق فهو على قسمين: قسم يكون أحد الزائدين لمعنى وقسم يكون الزائد فيه لغير معنى، وإنما هو لتكثير الكلمة وامتداد الصوت. فإذا كان الزائدان للإلحاق فهو على ضربين:

---

(١) الحنبتر- كجردحل- الشدة مثل به سيبويه وفسره السيرافي. اللسان (حنبتر).

(٢) العثول من الرجال: الجافي الغليظ. اللسان (عثل).

(٣) القرشب: كإردب: المسن، والسيء الخلق. القاموس (ق ر ش ب).

(٤) الفوائد والقواعد ص٦٨٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٨، ٨٤٩، وشرح التصريف ص٢٠٩، ٢٣٠، ٢٣٥.

(٥) الفوائد والقواعد ص٦٨٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٨، وشرح التصريف ص٣١٦.

الضرب الأول: يكون أصله الأربعة وزيد، فيه حرف واحد للإلحاق. (جَحْنقَل) أصله (جَحَقَل)، زيدت النون ثالثة ساكنة، فصارت بإزاء (الراء) من (سفَرْجَل)، و(الزاي) من فرَزْدَق، فلحق ببنائها، والضرب الثاني: أن يكون أصله الثلاثة زيد فيه حرفان فلحق بالخمسة.

وقال بعض النحويين: ينبغي أن يعتبر هذا بكل واحد من الزيادتين، فأيهما كان له معنى في الأربعة فقد لحق بهذه الزيادة بذوات الأربعة، ثم لحق بالزيادة الأخرى بذوات الخمسة. وإن لم يكن له معنى في ذوات الأربعة، فإنه ألحق بالزيادتين بذوات الخمسة»[(١)].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني اعتبر الخماسي الذي فيه زيادة للإلحاق؛ إما أن يكون رباعيا وزيد بحرف واحد، أو ثلاثيا وزيد بحرفين.

وأضاف الثمانيني: «وما كان فيه الزيادتان للإلحاق وأصله ثلاثي قولهم: (حَبَنْطى ودَلَنْطى، وسَرَنْدَى)[(٢)]، النون والألف في هذه الأمثلة زائدتان للإلحاق، ولا يجوز أن يكسر الاسم بإقرارهما، فلابد من إسقاط أحدهما، وأنت بالخيار أيهما شئت أسقطته، فإن أسقطت (النون) بقي (حَبطى) و(دَلظى، وسرْدى) فقلت في تكسيره: حَباطٍ، ودَلاظٍ، وسَرادٍ، فإن عوضت ياء قبل الطرف من الحرف الساقط قلت: حَبانيط، ودَلانيط، وسَرانيد. ومثل هاتين الزيادتين للإلحاق قولهم: (حنْطَأْوٌ، وسِنْدَأْوٌ، وقِنْدَأْوٌ)[(٣)]، النون والواو في هذه الأمثلة زائدتان، فلابد من إسقاط أحدهما، والتكسير يكون له مثال يكسر عليه.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٨١، وشرح اللمع ٢/ ٨٤٩، وشرح التصريف ص٢٠٩، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٣٤، وعلل النحو ص٥٢٣.

(٢) الحبنطى: الرجل الغليظ القصير البطين. الدلنظى: الرجل الضخم الغليظ المنكبين. السرندى: الرجل الجريء لا يفرق من شيء. المزهر ٢/ ١٢١.

(٣) الحنطأو: القصير، السندأو الخفيف، وقيل هو الجريء المقدام. القاموس (س د أ). القندأو: القصير من الرجال، والسيء الخلق، ويقال عظيم الرأس. المنصف ٣/ ٢٦.

وإن حذفت الواو بقي (حنطأ) وكسرته على (حناطئ)، وإذا عوضت من الساقط قلت: (حناطي)، وإن أسقطت النون بقي (حطأ) وكسرته على (حطاءٍ)، وإن عوضت من الساقط قلت حطائي فإن كانت الزيادتان: إحداهما لمعنى والأُخرى لغير معنى حُذِفت التي لغير معنى، وأُقرت التي لمعنى، تقول في تكسير: (مُنْطلق ومُغْتسِل ومُنْقَطِع، ومُحْتمل) بإسقاط النون، والتاء، وإقرار الميم في أوله؛ وإنما أقررت الميم لأنها زيدت علامة الفاعل والمفعول، وحذفت النون والتاء لأنهما ليستا لمعنى.

تقول في: (مُنْطلِق، ومُنْقَطِع) (مَطالِق)، و(مَقاطِع)، فإن عوضت من الحرف الساقط قلت: (مَقاطِيع، ومَطاليْق)، وتسقط (التاء) من (مُغْتسِل)، و(مُحْتمِل) فتقول في التكسير: (مَغاسِل، ومَحامِل)، فإن عوضت قلت: (مَحاميل، ومَغاسيل).

فإن كسرت (مُنقادًا) و(مُختارًا) حذفت النون من مُنقاد، والتاء من مُختار، فقلت في تكسيره: مَقاود، ومَخاتِر، فإن عوضت قلت: (مَقاويْد، ومَخاتيْر). فإن كسرت (مُغْتلِمًا) حذفت التاء فقلت: (مَغالِم)، فإن عوضت قلت: (مَغاليم)»[(١)].

ويتضح من خلال كلام الثمانيني أنه حذف الزيادة التي تلحق الكلمة لغير معنى، وفي الجمع يجمع على مفاعل، أو مفاعيل إن عوضت عن المحذوف.

وأضاف: «فإن كسرت (مُقْعَنْسسا)[(٢)]، فلابد من إسقاط نونه؛ لأنها لغير معنى، فيبقى (مُقْعَسس)، وكان سيبويه يُسقط إحدى السينين فيبقى (مُقْعِس) فيقول في تكسيره: (مَقاعِس)،

(١) الفوائد والقواعد ص٦٨٢، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٠، ٨٥١.

(٢) المقعنسس: الشديد، وقيل: المتأخر. اللسان (قعنس).

فإن عوضت قلت (مَقاعِيْس)[١].

وكان (المُبرد) يُسقط الميم مع النون فيبقى: (قَعْسَس) فيقول في التكسير قَعاسِس، فإن عوض من الساقط، قال: قَعاسِيس[٢].

وأما (عَيْضَمُوز، وعَيْسَجور، وعَيْطَمُوس)[٣]، فعدده ستة أحرف، والياء والواو فيه زائدتان، فإن حذفت الواو بقي خمسة، ولم يكن بد من إسقاط الياء، فيبقى الاسم على أربعة أحرف، فيصح تكسيره، فقد رأيت كيف أداك حذف الواو إلى حذف الياء، فإن ابتدأت وحذفت الياء بقي الاسم على خمسة أحرف، رابعه واو (عَسْجُور، وعَضْمُوز، وعَطْمُوس) فقد رأيت حذف الياء أمكن من حذف الواو، فقلت: (عَساجيْر، وعَضاميز، وعَطامِيْس)»[٤].

ومن الملاحظ أن الثمانيني ذهب في الاسم السداسي إلى حذف الحرف الزائد الذي لحق لغير معنى الحذف أحد الحرفين المكررين أو حرف العلة إن وجد.

وأضاف: « وإذا كان الاسم على (فَعْلَة)، فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفةً، وإذا كان اسمًا فلا يخلو أن تكون عينه صحيحة، أو معتلة، أو مدغمة، أو تكون لامه معتلة. فإن كانت (فعْلَة) صفة وجمعتها بالألف والتاء أسكنت عينها فقلت: (صَعْبَة وصَعْبات). وإذا كانت

---

(١) قال سيبويه وإذا حقرت (مقعنسس) حذفت النون، وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسرته للجمع. الكتاب ٣/ ٤٢٩.

(٢) أي: يحذف الميم والنون ويبقى السين، وحجته في ذلك أن السين زيدت للإلحاق باحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره، وهو- كما يبدو- خلاف ما ذهب إليه سيبويه، قال في المقتضب ٢/ ٢٣٤: وفي مقعنسس: قعاسس، لأن الميم والنون لم تزادا لتحلقا بناء ببناء، وكان سيبويه يقول في مقعسس، ومقاعس وهذا غلط شديد؛ لأنه يقول في محرنجم: حراجم، فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرنجم.

(٣) العيضموز: العجوز الكبيرة. اللسان (عضمز). والعيسجور: الناقة الصلبة، وقيل: هي السريعة القوية. اللسان (عسجر). والعيطموس: المرأة تامة الخلق. المزهر ٢/ ١٥٦.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٨٤، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٢٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٤.

(فَعْلة) اسمًا، وصحت عينها، وجمعتها بالألف والتاء فتحت عينها ليكون فرقًا بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بتحمل زيادة الحركة لخفته وتمكنه كما تحمل زيادة التنوين لخفته وتمكنه، فقالوا: (جَفْنة وجفَنات) و(قَصْعة وقصَعات) و(صفحة وصفَحات) وقد سكن الشاعر للضرورة ما يجب فتحه فقال:

أَبَــتْ ذِكَــرٌ عَــوَّدْنَ أَحْشــاءَ قَلْبِــه خُفوقًا ورَفْضــاتُ الهَـوى في المفاصِـلِ[(١)]

وكان ينبغي أن يقول: (رَفَضات)، ولكنه اضطر فسكن، ولا ينبغي أن يقال: اضطر فسكن المفتوح، لأن المفتوح عند البصريين لا يجوز إسكانه، ولا يجوز أن يقال: أشبه الاسم الصفة، لأن الأصول لا تشبه الفروع، ولكن يقال: لما كانت الحركة زائدة؛ ليفرق بين الاسم والصفة ألحق الألف والتاء على لفظ الواحد، ولم يُلحق الحركة لأنها زائدة»[(٢)].

وأضاف: «وإن كانت (فَعْلَة) معتلة سكنتها، تقول: (رَوْضة ورَوْضات) و(جَوْزَة وجَوزات) و(لَوْزة ولَوزات) وإنما لم يحرِّكوا فيقولوا: (رَوضات، وبَيَضات، وجَوَزات)؛ لأن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أوجب التصريف قلبهما ألفًا، ولو انقلبتا ألفًا لقيل: جازات وباضات، فلم يُدْرَ هل أصل الكلمة (فعَلَة) أو (فَعْلَة) فلما كانت تؤدي الحركة إلى القلب ويؤدي القلب إلى الالتباس تجنبوا الحركة، وأقروا الكلمة على أصلها، وقد حكى أن هُذيلًا تفتح هذه العين في الجمع»[(٣)].

ذهب الثمانيني في جمع فَعْلة مذهب جمهور النحاة من حيث إنه في الجمع تفتح العين إن

---

(١) البيت من الطويل وهو لذي الرمة الديوان ٤٦٤، والمقتضب ٢/ ١٩٢، وشرح الشافية ٢/ ١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٨، والخزانة ٨/ ٨٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٨٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٣، ٨٥٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٦٨٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٤، وانظر شرح الشافية ٢/ ١١٣، وشرح المفصل ٥/ ٣٠.

كانت صحيحة وتسكن إن كانت معتلة حتى لا تقلب ألفا.

وقال المبرد: وأما هُذيل بن مدركة خاصة فيقولون: جوَزات وبيَضات ولوَزات على منهاج غير المعتل ولا يقلبون واحدة منها ألفًا(١).

وقد حكى الثمانيني أنها لغة تميم، وروى عن الأعمش أنه قرأ: (عَلَى عَوَرَاتِ النِّسَآء)(٢)، بفتح الواو.

فإن كسرت (فَعْلَة) استوى الاسم والصفة فيها، وجاءت على (فِعال)، قالوا: (صَعْبة وصِعاب) و(خَدْلة وخِدال) و(رَحْبة ورِحاب)، و(أكْمة وإكام)(٣) و(جَفْنة وجِفان) و(صَحْفة وصِحاف). وقد كسروا من المعتل فقالوا: رَوْضة ورِياض. وقد كسروا أيضًا ما اعتلت لامه على (فِعال) فقالوا: (أمَة وإماء). وقد جمعوا (فعَلة) على (أفْعُل) فقالوا: (أمَة وآمٌ)(٤). وقد جمعوا (فَعلة) على (فِعْلان) قالوا: (أمَة، وإمْوان)، قال الشاعر:

أمّـــا الإمـــاء فـــلا يَـــدْعُونَني ولَـــدًا إذا تَرامـــى بَنـــو الإمـــوانِ بالعـــارِ(٥)

وقد قالوا: (أكمَة، وآكُم)، فجاء على (أفْعُل) أو: (آكام) فجاء على أفْعال. أو: إكام في الكثرة فجاء على (فِعال). وقد قالوا: أجَمَة وآجام، فاكتفوا بالقليل عن الكثير، ودخل الكثير

---

(١) المقتضب ٢/ ١٩٣.

(٢) سورة النور الآية (٣١) (عَوْرات) بسكون الواو قراءة الجمهور، وبفتح الواو قرأ ابن عباس، وابن إبي إسحاق، والأعمش. معجم القراءات ٤/ ٢٤٨.

(٣) الأكمة محركة: التل من القف من حجارة واحدة، أو هي دون الجبل. مختار الصحاح (أكم).

(٤) وأصل الأمة أموة حذفوا لامها لما كانت من حروف اللين، فلما جمعوها على مثال نخلة ونخل لزمهم أن يقولوا: أمة وأم، فكرهوا أن يجعلوها على حرفين، وكرهوا أن يردوا الواو المحذوفة لما كانت آخر الاسم؛ لأنهم يستثقلون السكوت على الواو فقدموا الواو فجعلوها ألفًا فيما بين الألف والميم. اللسان (أما). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٨.

(٥) البيت من البسيط وهو القتال الكلابي، الديوان ٥٤، وشرح القصائد السبع الطوال ص٢٢٢، واللسان (أما).

عليه، ويفرّق بينهما بالدليل[١].

وإن كان الاسم على (فُعْلة) صحيح العين جازت فيه ثلاثة أوجه مع الألف والتاء: أفصحها وأكثرها في الاستعمال أن تضم العين لتفرق بضمتها بين الاسم والصفة، فتقول في: ظُلْمة: (ظُلُمات، وظلْمات وظُلَمات)، وتكسيره على (فُعَل) قالوا: (ظُلَم)، وقد شبهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث فأسقطوها، وجمعوه على (فُعَل) قالوا: الطُوْلَى والطُوَل، والجُلي والجُلَل، والكُبْرى والكُبَر، والصُغْرى، والصُغَر. فإن كان عينُ (فُعْلة) (واوًا) لم يجز أن يضموها استثقالًا للضمة في الواو، فقالوا: (سُورَة وسُوْرات)، وربما فتحوها فقالوا: (سُوَرات)، فأما تكسيره فبنوه على (فُعَل) قالوا: سُوَر. فإن كان لام (فُعْلَة) ياءً، نحو: مُدْيَة، وجمعوه بالألف والتاء أقروا العين على سكونها فقالوا: (مُدْيات)، ويجيء في التكسير على (فُعَل) قالوا: (مُدى)، فانقلبت الياء إلى الألف لما تحركت وقبلها فتحة. فإن كانت لام (فُعْلة) (واوًا)، نحو: خُطْوة، وجمعتها بالألف والتاء أقررت سكون العين على حاله فقلت في (خُطْوة) (خُطْوات)[٢].

وأفصح القراءتين: (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ)[٣]، بسكون الطاء، فأما من ضم الطاء في القراءة فقال: (خُطُوات)، فكان يلزمه أن يقلب الواو ياءً، لأن الألف والتاء في نية الانفصال من الكلمة، وإذا كان كذلك حصلت الواو طرفًا وقبلها ضمة، وليس في أبنية العرب اسم في آخره (واو) قبلها ضمة، وإذا أدى قياس إلى هذا، قلبوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء ليرجع إلى أمثلتهم، فقال قوم في الجواب عن هذا: إن الضمة لما عرضت في الجمع لم يحفل بها، وكان

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٨٧، ٦٨٨، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٥، ٨٥٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٨٨، ٦٨٩، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٦، ٨٥٨. وانظر: الكتاب ٣/ ٥٨٠، وشرح المفصل ٥/ ٢٩، ٣٠.

(٣) سورة البقرة، الآية (١٦٨) (خُطُوات) بضم الطاء قراءة الجمهور وبسكون الطاء قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو. انظر: كتاب السبعة ص١٧٤، ومعجم القراءات ١/ ١٣٣.

وجودها كعدمها.

ولا يجوز أن يكون أصل (خُطُوة) فُعلة كما قالوا: شُبُهة وجُمُعة؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت معرضة تارة تبنى على التأنيث فتتحصن الواو وتصح، وتارة تبنى على التذكير ولا يعتد بتاء التأنيث فكان يلزم أن تقلب الواو ياء، والضمة قبلها كسرة، لأن كل ما جاء في آخره تاء التأنيث فهو معرض لأن يبنى تارة على التأنيث وتارة على التذكير، فلما اعتزموا على الواو في (خُطْوة) علمنا أنها على وزن (ظُلْمة) وليست على وزن (شُبُهة)[١].

ونلاحظ أن الثمانيني حكم على قراءة (خُطْوات) بأنها أفصح القراءتين، وهذا وهم منه؛ لأن قراءة الجمهور بالضم (خُطُوات)، وأثناء حديثه عن هذه المسألة أبدى الثمانيني اهتمامًا كبيرًا بالعلة النحوية التي هي أقرب ما تكون في علل المتكلمين فقال: «فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون أصلها (فُعُلة) على وزن (شُبُهة) ولكن لما سكن ما قبل الواو فتحت. قيل له: لو كان ما ادعيته صحيحًا لكانت الكسرة مقدرة، وانقلبت الواو ياء، فكان ينبغي أن يقال (خُطْية) ألا تراهم لما قالوا: (قَضُوَ الرجُلُ) قلبوا الياء واوًا لانضمام ما قبلها لما سكنوها للتخفيف، قالوا: قضُوا الرجل فبقوا الواو؛ لأن الضمة مقدرة، كذلك يلزم أن يقولوا خُطَيَة فيبقوا الياء؛ لأن الكسرة قبلها مقدرة»[٢].

وأضاف: «وإن كان الاسم على (فُعُلَة) وجمعته بالألف والتاء أقررت ضمة العين فقلت: جُمُعات، وشُبُهات. وكل هذا إذا صرت إلى تكسيره جمعته على (فُعَل)، فقلت: خُطًى، ورُشًى، وجُمع»[٣].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٨٩، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٩٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٦٩٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٩.

وبيّن أنه: «إذا كان الاسم على (فِعْلِة) وجمعته بالألف والتاء كسرت العين ليفرق بين الاسم والصفة فقلت في: كِسْرة (كِسِرات) وورد في جمعها كِسْرات وكِسَرات ولثقل الكسر تارة يفرون إلى السكون وتارة يفرون إلى الفتح، فيقولون: سِدْرات، وسِدَرات وظُلْمات، فلهذا لا يسكنون المفتوح كما لا يفتحون الساكن. فإذا صرت إلى التكسير كسرت (فِعْلة) على (فِعَل) فقلت: سِدَر، فإن كانت لام (فِعْلة) ياءً أقررت سكون العين فقلت في مِدْية- مِديات، وفي لحْيَة لحْيات، وحِلْية حِلْيات، ولو كسرت العين فقلت: حِلِيات، لجمعت بين كسرتين وياء، وهذا مستثقل.

فإن كانت لام (فِعْلة) واوًا أقررت العين على سكونها فقلت في رِشْوة رِشْوات. ولو كسرت العين لانقلبت الواو ياءً فخرجت الكلمة عن أصلها، وكذلك لو ضممت العين من (كُلْية) لانقلبت الياء واوًا فكنت تقول: (كُلُوات) فتخرج من الأخف إلى الأثقل، إلا أنهم لو قالوا: رِشْيات لكان أسهل لأنهم يخرجون من الأثقل إلى الأخف، لأن الياء أخفُّ من الواو»[(١)].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني علل بالخفة أو التخفيف في جمع حِلية وغيرها.

وبيّن الثمانيني أنه: «إذا كثر استعمال الموصوف مع الصفة قل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الموصوف مع الصفة وكثر إقامتها مقامه قوى التكسير فيها، ألا تراهم لما قل أن يقولوا: (مررت برجل عبدٍ، ومررت برجلٍ شيْخٍ)، وإنما كثر استعمالهم: (مررت بشيخٍ، ومررت بعبدٍ)، فلهذا قالوا في جمع شيْخ: (أشياخ، وشُيوخ، وشِيْخان) وقالوا في جمع عبد: (أعْبُدٌ، وعِبْدانٌ، وعَبيْدٌ، وعِباد)»[(٢)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٩١، وشرح اللمع ٢/ ٨٥٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٩٢، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٠. وانظر المقتضب ٢/ ١٩٤، وشرح الكافية ٢/ ١٧٦.

وأوضح أن ما يمنع من تكسير الصفة أنها مشتقة من فعل، والفعل لا يدخله التكسير، فينبغي ألا يكسر ما اشتق من الفعل وما أشبه الفعل، ولكن إذا كانت الصفة لمذكر عاقل، وليس فيها تاء التأنيث جاز أن تجمعها بالواو والنون، فتقول (الظريفون، والساهرون، والراكعون، والنائمون، والمُقيمون)، فإن كان في الصفة تاء التأنيث جمعت بالألف والتاء، ولم يجز تكسيرها، قالوا في علامة علامات، وفي نسابة نسابات، كما قالوا في جمع: طَلْحَة وحمْزة: طَلْحات وحَمْزات.

وتحدث الثمانيني عند تكسير أفعل فقال: «وإذا كان (أفْعَل) قد استعمل استعمال الموصوف كسروه تكسير الأسماء، فقالوا في : (أدْهَم) إذا أرادوا القيد (أداهِم)، وفي (أجْرَع)[١] (أجارِع) وقياس من كسر الصفة على هذا المثال أن يصرفها في النكرة بعد التعريف لأنه قد أبطل حكم الصفة وقياس من قال: (سُوْد) و(دُهْم) وقياس من قال في مؤنث سَكران سكرانة، يصرف (سكران) وبابه في النكرة؛ لأن بدخول التاء على النون قد أبطل مشابهة النون والألف والهمزة في (حمراء). ومن قال في جمع (أخْوَص) (خُوْص) فقياسه أن لا تصرف في النكرة، ومن قال في التكسير: (أخَاوص) فقياسه أن يصرف في النكرة.

فأما (أفْعَل- وفَعْلاء) في الألوان والخَلْق، نحو: (أعْوَر وعَوْراء، وأحْوَل وحَوْلاء، وأعْرَج وعَرْجاء)، وكل ما كان من هذه الصفات إذا لم تسم به فإنما سكير على (فُعْل، وفُعْلان) قالوا: (عُرْجٌ وعُرْجان) و(صُمٌّ وصُمان)، و(عُور وعُوْران)»[٢].

من خلال ما سبق نلاحظ أن الثمانيني بين أن أفعل تكسر تكسير الاسم وتكسير الصفة، وعندما تحدث عن تكسير فعلى قال: «وأما (حُبْلى- حَبالى)، فالأصل (حَبالِي)- بكسر اللام، على

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٩٢، ٦٩٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٦١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٩٢، ٦٩٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٢.

وزن: (جَعافر)، فربما استعملوا هذا الأصل فقالوا: (حَبالٍ وسَكارٍ) في جمع (سَكْرى وحُبْلَى) وكذلك بابه. ومنهم من يكره إسقاط الياء لأجل التنوين فهذا يقلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا، فيقول: (حُبالَى، وسُكارَى)، فهذه ألف انقلبت عن ياء انقلبت عن ألفٍ، ولا يجوز أن يلحق هذه الألف تنوين؛ لأنهم قد فروا من التنوين، فلا يرجعون إلى ما منه فروا»[(١)].

أوضح الثمانيني أن العرب لها في جمع (حبلى) مذهبان بكسر اللام (حبالٍ) وبالفتح (حبالَى).

وأوضح الثمانيني أن جمع (صحراء) (صحاري) من خلال قلب الألف التي بعد الراء إلى ياء وقلب الهمزة ياءً، وهذا الجمع ربما يستخدم في الشعر، أما في الكلام فتحذف الياء الأولى فتصبح صحاري فتقول: هذه صحارٍ، ومررت بصحارٍ، ورأيت صحاريَ. ومنهم من يكره هذا اللفظ لزوال الياء لأجل التنوين فيقلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا، فيقول: (صَحارَى)، فيفرق من التنوين، ويوفق بين أواخر المؤنث فيصير الممدود كالمقصور، فـ(صَحارَى) كـ(حُبالَى)[(٢)].

وبعد ذلك تحدث الثمانيني عن تكسير (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى)، فقال: «وأما (أفْعَل) الذي مؤنثه (الفُعْلى) نحو: (الأطْوَل والطُولَى) و(الأصغَر والصُغْرى) و(الأكبر والكُبرى) فلك أن تجمع المؤنث منه بالألف والتاء، فتقول: (الكُبريات، والصُغْريات، والطُولَيات)، ولك أن تشبه ألف التأنيث بتاء التأنيث، فتسقطها كما أسقطت التاء، وتكسر الاسم على (فُعَل) تقول: (الطُوْلَى- والطُوَلُ) و(الصُغْرَى والصُغَر) و(الكُبْرى والكُبَرُ) كما قلت: (الظُلَمَةُ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٩٣، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٢، وانظر شرح الشافية ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٢/ ٢٣١، وشرح المفصل ٥/ ٢٨.

(٢) انظر: الفوائد و القواعد ص٦٩٤، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٢.

والظُّلَم)، وفي التنزيل: ﴿لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[١].

فأما المذكر فتكسيره على (الأفاعل) نحو: (الأكْبَر والأكابر) و(الأصْغَر والأصاغِر)، وفي التنزيل: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٢]، وإن كان هذا لمذكر عاقل جاز أن يجمع بالواو والنون، كما قال تعالى: ﴿ٱلْأَقْدَمُونَ﴾[٣].

نلاحظ أن الثمانيني مما سبق بين أن فُعلى تكسر على فُعَل أما أفعل فتكسر على أفاعل وأضاف: «وأما (سُكارى) وبابه، فمن ضم أوله، فقال : سُكارى و(عُجالى) جعله اسمًا للجمع، ومن فتح أوله جعله جمعًا، والأصل فيه: سُكارِيْنْ، الياء منقلبة عن الألف التي كانت قبل النون ثم قلب من النون ياء، وأدغم الياء الأولى فيها فصار (سُكاري) ثم ثقل عليه الياء المشددة في هذا الجمع فحذف الياء الأولى التي انقلبت عن الألف، فبقي (سَكاريْ) ثم قلب من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا فصار (سَكارَى) فهذه ألف انقلبت عن ياء انقلبت عن نون»[٤].

ثم تحدث الثمانيني عن الجمع الذي بينه وبين واحده تاء التأنيث فقال: «إن كل جمع بينه وبين واحده تاء التأنيث، فإنه يسمى (جنسًا) ولا يسمى جمعًا، نحو: (تمْرة وتَمْر) و(بُسْرة وبُسْر)، وإنما لم يُسم هذا جمعًا، لأن جميع ما كان واحده من الحركات والسكون موجودة فيه لم يتغير منه شيء، ومن شأن التكسير أن يتغير ما كان في الواحد، والغالب على جمع التكسير التأنيث، فأما هذا وما أشبه فيجوز فيه التذكير والتأنيث، تقول: (هذه شَعيْرٌ وهذا شَعِيْرٌ) و(هذه نَخْلٌ وهذا نخْلٌ) وإذا خافوا اللبس لم يسقطوا التاء من الواحد لئلا يلتبس بالواحد

(١) سورة طه، الآية (٧٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٢٣).

(٣) سورة الشعراء الآية (٧٦)، وانظر: الفوائد والقواعد ص٦٩٤، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٣.

(٤) الفوائد والقواعد ص٦٩٥، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٣، وانظر شرح المفصل٥/ ٦٥.

المذكر، لم يقولوا: (حيّةٌ وحيٌّ).

وكذلك إذا كان فيه ياء النسبة متى أسقطوها صار جنسًا قالوا: (زِنْجيٌّ) و(زِنْجٌ) و(رُوْميٌّ ورُوْمٌ) وهذا الجمع يختص بالمخلوقات دون المصنوعات، يقولون في المصنوعات نحو (جَفْنَة، جَفْن) و(قصْعَة قَصْع). وقد شبه قوم بعض المصنوعات بالمخلوقات فقالوا: (عَمامة وعَمامٌ) و(سَفينة وسَفين) وهذا قليل. وهذا الجنس الذي ذكرته لك أن تخرج صفته على لفظ الواحد المذكر وعلى لفظ الواحدة المؤنثة، ولك أن تجعله جمعًا، ولك أن تجعل بعض الصفات واحدًا وبعضه جمعًا، ومن التنزيل: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا﴾[١]، فهذا على من قال: (هذا شجَرٌ)، ولو قال: (من الشجَر الخَضْراءِ) على من قال: (هذه شَجَر) لجاز، ولو قال: (من الشَجَر الخُضْر) على الجمع لجاز. وقال تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ خَاوِيَةٖ﴾[٢]، فهذا على من قال: (هذه نخْلٌ)، ولو قال: (خاوٍ) أو قال: (خاويات)[٣]، لجاز[٤].

وبيّن الثمانيني أنه قد شذّ من الجموع أشياء جاءت على غير واحدها[٥].

وقد دار خلاف بين النحويين في أشياء فذهب الكوفيون إلى أن (أشاء) وزنه (أفعاء) والأصل (أفعلاء) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه (أفعال) وذهب البصريون إلى أن وزنه (لفعاء) والأصل (فعلاء)[٦].

---

(١) سورة يس، الآية (٨٠).

(٢) سورة الحاقة، الآية (٧).

(٣) جواز الوجهين مبني على معنى التذكير والتأنيث، فلو قال: (خاوٍ) لحمله على من يقول: هذا نخْلٌ، ولو قال: (خاوِيات) لحمله على مراعاة معنى جمع المؤنث.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٩٦، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٤، ٨٦٥، وانظر الكتاب ١/ ١٦٨.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٦٩٧، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٥.

(٦) انظر: تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٨١٢- ٨٢٠.

ويرى البحث أن الثمانيني ذهب فيه مذهب البصريين؛ لأنه شاذ على غير قياس؛ لأن مفرده على وزون (فعل) وقد سبق أن ذكرنا أن تكسير (فعل) على (أفعال) و(أفعل) ولم يرد فيه (فُعلاء)، واستطرد الثمانيني في الجموع الشاذة التي جاءت على غير قياس فهي تُحفظ ولا يقاس عليها، ومنها (حاجة وحوائج)، وإنما هو جمع (حائجة)، وقالوا: (شِبْه ومَشابِه) وإنما هو جمع (مُشْبِه)، وقالوا: (ليلَةٌ وليالٍ) وإنما (ليالٍ) جمع (ليلاة)، وقالوا: (ذَكَر ومَذاكير) وإنما هو جمع (مِذْكار) وهذه الأشياء تحفظ ولا يقاس عليها[١].

* * * *

(١) الفوائد والقواعد ص٦٩٧، وشرح اللمع ٢/ ٨٢٠.

obeikandl.com